

حالة الاستثناء والأنظمة السياسية الهجينة:

الاستثناء بوصفه براديفماً للحكم

State of exception and hybrid political systems: Exception as a paradigm of governance

د. محمد أمين بن جيلالي

أستاذ محاضر "أ" بقسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان (الجزائر).

mohammedamine.bendjilali@univ-tlemcen.dz

ملخص:

تعتبر حالة الاستثناء النموذج المهيمن في السياسة المعاصرة، بحيث أنها سمحت باستمرار الأنظمة السياسية الهجينة في العالم ضمن سياق التحول نحو الديمقراطية والتمسك بالقيم الشمولية. بالاستناد الى مساهمة فيلسوف القانون والمنظر السياسي الايطالي جورجيو أغامبين Agamben Giorgio (1942-)؛ ينبري الرهان الأساسي لهذه الورقة على أنّ حالة الاستثناء تظهر دائماً على مستوى سلوك الأنظمة السياسية المتباينة على أنها أسلوب للحكم أكثر من مجرد إجراء استثنائياً.

كلمات مفتاحية: حالة الاستثناء، الديمقراطية، الشمولية، الأنظمة الهجينة، التحول الديمقراطي.

Abstract:

The state of exception has become the dominant model in contemporary politics, allowing hybrid political regimes around the world to persist amid the broader shift toward democratization and adherence to totalizing values. Drawing on the contribution of the Italian legal philosopher and political theorist Giorgio Agamben (1942–), the central claim of this paper is that the state of exception consistently appears, across the practices of different political systems, as a mode of governance rather than merely an exceptional measure.

Keywords: state of exception, democracy, totalitarianism, hybrid regimes, democratic transition.

. مقدمة:

كثيراً ما يُنظر إلى حالة الاستثناء بوصفها سمة ملازمة للأنظمة الاستبدادية، إلا أنّ هذا الارتباط ليس حتمياً. فعلى الرغم من موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم منذ القرن العشرين والتي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا، فإنّ حالة الاستثناء يمكن أن تنشأ وترسخ حتى داخل الأنظمة الديمقراطية نفسها. من هذا المنطلق، تسعى الورقة إلى إبراز الحاجة الملحة راهناً إلى تطوير فلسفة قانون وسياسات مقارنة خاصة بحالة الاستثناء، لا سيما في ظل صعود ديمقراطيات ناشئة، أو دول تتبنى نمطاً ديمقراطياً شكلياً دون أن تترجم مبادئ الديمقراطية فعلياً في ممارستها المؤسسية.

في هذا الإطار، يكمن الرهان الجوهري للبحث في أن الأنظمة السياسية الهجينة تتعامل مع حالة الاستثناء كأداة للحكم، لا كإجراء غير عادي. على هذا الأساس يُجادل أغامبين بأنّ حالة الاستثناء، التي من المفترض أنها تُعتبر تدبيراً مؤقتاً، أصبحت خلال القرن العشرين وما بعده نموذجاً طبيعياً للحكم. من هنا، تُطرح إشكالية مركزية تسعى الورقة لمناقشتها: هل يمكن الحديث عن حالة الاستثناء كنموذج للحكم أو براديفم حكومي في الأنظمة السياسية الهجينة؟

- هل يُعدّ استمرار حالة الاستثناء ترسيخاً لاستقرار الأنظمة السياسية الهجينة في ظل التحول الديمقراطي؟

- لماذا لم تتحوّل النظم السياسية الديمقراطية الغربية إلى نظم شمولية بالرغم من لجوئها إلى حالة الاستثناء؟

- ما مدى صلاحية نظرية حالة الاستثناء لفهم حركية النظم السياسية العربية؟

تحاول الدراسة بناء فرضيات أساسية من شأنها إقامة دعائم تحليلية لعلاقة حالة الاستثناء بدرجة الهجنة السياسية Political Hybridity على مستوى الأنظمة؛ حيث تركز الفرضية على التعاضد الخفي بين الشموليات الديكتاتورية والليبراليات الديمقراطية المعاصرة الذي يكمن في التمسك بحالة الاستثناء. تأسيساً على ما سبق يمكن صياغة فرضية الورقة على النحو الآتي: تُعتبر حالة الاستثناء بالنسبة للأنظمة السياسية الهجينة في المنطقة العربية آلية قانونية وسياسية فُرضت من أجل مقاومة التغيير السياسي والديمقراطي. في المقابل، تُراهن الأنظمة السياسية الهجينة في العالم الغربي على حالة الاستثناء بوصفها آلية مؤسسية لتجديد مفهوم الديمقراطية في ظل أزمة التمثيل السياسي في القرن الحادي والعشرين.

اعتمدت الورقة على المنهج التاريخي لتوضيح حالة الاستثناء من خلال الحجاج التاريخية التي تدعم الموقف الاستثنائي للأنظمة الهجينة. بالإضافة إلى التحليل المقارن لعلاقة حالة الاستثناء بالأنظمة السياسية الهجينة لأنّ عملية اتخاذ القرار داخل حالة الاستثناء يمكن اعتبارها قراراً سيادياً وهو المتغير التفسيري الذي يتحكم في العلاقة بين المتغيرين. فنظراً لتعدد مظاهر حالة الاستثناء ضمن التجربة الديمقراطية العربية، ستحدد الدراسة نتائج ذلك على ترسيخ الأنظمة السياسية الهجينة وليس إرساء الديمقراطية والتحول عن الاستبداد. أيضاً تركز الدراسة من خلال المقاربة العقلانية على فهم المنطق الداخلي لحالة الاستثناء في الأنظمة الهجينة .

تبحث الدراسة العلاقة بين حالة الاستثناء والأنظمة السياسية الهجينة، حيث تنطلق من تصور أغامبين الذي يعتبر حالة الاستثناء أساساً خفياً للديمقراطيات الليبرالية الحديثة، وتوظف ذلك لفهم تطورات الأنظمة العربية خلال مسارها الديمقراطي. تركز الدراسة على ارتباط حالة الاستثناء بنمط الحكم ما بعد الاستبدادي، وكيف مهدت لعودة الاستبداد وتراجع الديمقراطية. كما تقارن بين انعكاساتها على مركزية الدولة وحرية الفرد. وتخلص إلى أن حالة الاستثناء تحولت من وضعها الطبيعي إلى نموذج حكم دائم يعيق تجديد الديمقراطية.

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي للدراسة:

يهدف هذا المبحث إلى وضع إطار مفاهيمي يوجه الدراسة، من خلال توضيح المفاهيم المركزية المرتبطة بحالة الاستثناء وآليات عملها داخل الأنظمة السياسية الهجينة التي تتسم بخصائص معينة، مع ضرورة الإشارة إلى بؤرة التركيز التي تنطلق منها الدراسة وما الذي يميزها عن باقي الدراسات حول الموضوع.

المطلب الأول: حالة الاستثناء وخصائص الأنظمة الهجينة:

في فقه اللغة العربية الاستثنائي هو النقيض الفيلولوجي لمفردة العادي. أما في العلوم السياسية والقانونية، فإن مفهوم "حالة الاستثناء" يدل على "القرار السيادي بتعليق جزئي أو كلي لمجموعة الحقوق والحريات والالتزامات المرتبطة بالعقد الاجتماعي".¹ أما ايتيمولوجياً، فلا بد من العودة إلى تاريخ ظهور المعنى مع الفيلسوف الإيطالي "نيقولا ميكافلي" وتحديداً في الفصل 34 من الكتاب الأول حول "الخطابات" discourses (بالإيطالية Discorsi) عندما يقترح بأن على جميع الدول الحرة أن تتبنى قوانين تسمح للمواطنين أو ممثلهم بترشيح رجل حكيم يمكنه التعامل بسرعة مع التهديدات غير المتوقعة.² إذا تأملنا اللحظة الرومانية للفكر السياسي وتحديداً خلال فترة الحكم الجمهوري، نجد هذا المعنى متجلياً في مفردة "ديكتاتور" الذي كان يُحيل معناه إلى منصب يُستحدث عندما يواجه صانع القرار أي أزمة تستدعي اختيار شخصية يمكن أن يُفعل بشأنها حالة الاستثناء، هذا الشخص الذي يوكل إليه المنصب يحمل خصائص استثنائية تميزه عن الآخرين مثل الحنكة السياسية والقدرة الاستراتيجية وسرعة البدهة وقوة استشعار المخاطر، كل هذه المقومات تؤهله للاستجابة بسرعة وبصورة عقلانية للأزمات الطارئة التي تمتاز بعنصري المفاجأة واللايقين. هذا في تقديرنا إحدى الأسباب المهمة التي جعلت الخطيب الروماني "شيشرون" يقدم تأصيلاً نظرياً حول الأنظمة المختلطة بما يتناسب مع الظرفية التاريخية المأزومة التي عاشتها الامبراطورية الرومانية. بعد تتبعنا للمعنى الاشتقاقي توصلنا إلى أن هذا الاتجاه يؤكد بأن الممارسات الاستبدادية تولد من رحم الأنظمة الديمقراطية اليوم. حتى تشكل فيما بعد أنظمة سياسية هجينة تعبر عن هذه سمة الاندماجية النظامية.

تواجه الأنظمة الهجينة اليوم تحدياً رئيسياً يكمن في بناء وتعزيز مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية لدى النخب أو الجماهير الذي يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً. فنظراً لغياب إجماع واسع بين كل من النخب والجماهير على دعم الديمقراطية كنظام حكم حيوي وحيد، فإن الأنظمة الهجينة تتجه إلى أن تكون غير مستقرة بشكل خاص.³ تتميز الأنظمة السياسية الهجينة بأنها "لا تتغير بشكل ملموس خصائصها، فإما ينتهي مسار التحول الديمقراطي فيها قبل حدوث العملية الانتقالية، أو لا تنطوي على إمكانية حدوث مثل هذا التحول أصلاً".⁴

لنوضح طبيعة الأنظمة الهجينة من الناحية الاجرائية يمكن أن نخلل الأفكار الواردة في الافتتاحية الموسومة بالاستبداد في القرن الحادي والعشرين ضمن إحدى أعداد مجلة السياسات والحكومة والتي تسلط الضوء على أبرز ما اتسمت به هذه الأنظمة:⁵

- مزيج بين السلطوية والديمقراطية، حيث تتميز بأنها ليست ديمقراطية بالكامل ولا سلطوية تماماً، بل تجمع بين عناصر كلا النظامين معاً، مما يجعلها تقع في "المنطقة الرمادية" بين التصنيفين التقليديين.

- استخدام الانتخابات كأداة للشرعية دون ديمقراطية حقيقية من أجل استمرار بقاء النظام.

- التظاهر بالتعددية الاعلامية إذ تسمح هذه الأنظمة بقدر محدود وشكلي من هذا النمط من التعددية، ليبدو المشهد الاعلامي أكثر انفتاحاً مما هو عليه فعلياً، مع استمرار تقييد المعارضة ومنعها من الوصول الفعلي للجمهور.

- انتشار الأنظمة الهجينة يعكس ضعف هيمنة النموذج الديمقراطي عالمياً، وتصادف نفوذ القيم السلطوية.

انطلاقاً من وسم الأنظمة الهجينة في آخر الافتتاحية بأنها "مزيج سياسي وظيفي واقليمي" functional and territorial mix political⁶ يمكن أن نستنتج بأن هذه الأنظمة تدمج على الصعيد السياسي الوظيفي بين وظائف المؤسسات وطبيعة الممارسات

السلطوية والديمقراطية وآلياتها كأن تسمح بهامش من حرية التعبير لكنها تُسيطر على المؤسسات القضائية والاعلامية لضمان استمرار حكمها. بالإضافة إلى أن البعد الاقليمي في عملية المزج يبرز من حيث أن النظام السياسي الهجين قد يجمع بين خصائص سلطوية وديمقراطية تختلف بحسب المناطق داخل الدولة نفسها وينعكس ذلك بتصدع التوزيع العادل للحريات السياسية مثلاً بين المناطق والأقاليم.

المطلب الثاني: فهم العلاقة وبؤرة تركيز الورقة: ما لم يُطرق سابقاً

تتموضع هاته الدراسة على تخوم السياسي والقانوني؛ أين تُشكّل حالة الاستثناء نقطة اختلال التوازن بين القانون العام والحقيقة السياسية. فحالة الاستثناء تقوم على "الضرورة" -Necessity- عكس الأنظمة الهجينة المبنية على "اللاّحمية" -Indéterminisme- التي لا يمكن أن يكون لها شكل قانوني. لأنّ حالة الاستثناء تقع في منطقة رمادية بين النظام القانوني والحياة⁷، حيث تُصنع السياسات الحيوية.

في نفس الوقت، هذه المنطقة المحظورة هي فضاء اللاتمييز indistinction بين ما هو ديمقراطي وما هو استبدادي، بمعنى تعذر تمييز الوضع الطبيعي للأنظمة السياسية الهجينة التي تعيش "حالة المزج بين القيم الديمقراطية والممارسات التسلّطية"⁸، يعكس الوضع الذي تمرُّ به الأنظمة الهجينة الراهنة حالة استثناء غير مسبوق تجعلها في أفقٍ منتظرٍ إلى غاية تحقيق الترسخ الديمقراطي، لكن المشكلة تكمن في الإرادة السياسية لصانع القرار الذي يبحث دائماً عن إضفاء الطابع الديمومي على الهلامية السياسية Political Jelly للأنظمة الفاقدة للاتساق وعدم الوضوح في السياسات بدواعي تحقيق الاستقرار والاستمرار.

إذا كان موضوع الأنظمة السياسية الهجينة قد استقطب العديد من الكتابات النظرية؛ فإننا نجد في المقابل دراسات أمبريقية حاولت اختبار هذا المفهوم في سياقات محدّدة. في تقديري، من أبرز هذه البحوث دراسة "زكرياء بوروي" الموسومة: "دروس علم الانتقال" الديمقراطي من تجليات "الربيع العربي": هل تصمد فرضية الاستثناء؟⁹، والتي تُفترض وجود محدّدات دولية ومحلية كفيلة بإخفاء حالة الاستثناء والدفع بعملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.

غير أن الورقة الحالية تذهب في اتجاه مغاير، إذ تُناقح -على سبيل الراديكالية النقدية Critical radicalism- بأن استمرار الأنظمة السياسية الهجينة لا يُفهم إلا من خلال دينامية حالة الاستثناء، وليس العكس. ويستند هذا الطرح إلى إعادة قراءة النص السياسي الأغامبيني الشهير "حالة الاستثناء: الانسان الحرام 1,2, I, II, *Stato di eccezione: Homo sacer*, (2003)، انطلاقاً من تحليله لمقولة "السيادة السياسية الحيوية" biopolitical sovereignty التي أصبحت سمة بارزة لمختلف الأنظمة القانونية والسياسية في العالم سواءً كانت ديمقراطية أو استبدادية، والتي هدفها إعادة إنتاج الحياة العارية؛¹⁰ حيث يُجرّد الانسان المواطن من حقوقه السياسية وحقه في المواطنة، ليغدو في موقع قانوني شاذ، لا هو داخل القانون ولا خارجه. وهذا ما يعكس ما يسميه أغامبيني بـ"العلاقة الغريبة بين القانون والخروج عن القانون".¹¹ وفي هذا السياق، تصبح حالة الاستثناء ليس مجرد لحظة طارئة ضمن النظام القانوني، بل آلية بنيوية لإدارة الحكم والسيطرة، تُفرغ القانون من محتواه وتُفرض مواطنين بلا حقوق. الأمر الذي يتناقى مع التصور الذي يؤمن بأسس دولة الحق والقانون.

بهذا المعنى، تُنسّف الفرضية الكلاسيكية التي ترى أنّ الأنظمة الهجينة تعبر فقط عن "مرحلة انتقالية" في طريقها نحو الديمقراطية، إذ يظهر جلياً، على ضوء التحليل الأغامبيني، أن الرهان على "العودة إلى الوضع الطبيعي لسيادة القانون بدلاً من الحفاظ على ديمومة الوضع الاستثنائي"¹² للأنظمة الهجينة بوصفه القاعدة لا الاستثناء، ليس سوى وهم. من هنا، يُعتبر غياب الضمانات القانونية والدستورية لانقطاع حالة الاستثناء تجلياً حقيقياً للتخلي عن الصك المعياري لحساب الوضع الاستثنائي الذي أدى إلى إلغاء القانون من قبل السياسة.

فاذا كان الحفاظ على السيادة هو التحدي الرئيس الذي يواجه الوضع الاستثنائي، فإن رضا الشعب هو الذي يشكل حدوده. في الواقع، هذا الأخير هو الذي سيكون قادراً في النهاية على التأكد من أنّ عمل الدولة يحترم فكرة الدستور".¹³

يتّضح من هذا الطرح أن غياب الضمانات القانونية لانقطاع حالة الاستثناء لا يمثل مجرد خلل إجرائي، بل يكشف عن تحوّل بنيوي في علاقة الدولة بالقانون، حيث تُعلّق المشروعية باسم الضرورة، وتُحتزل السيادة في قرار السلطة المنفرد. وهو ما لا يعبر فقط عن واقع مأزوم، بل يكشف عن ميل خطير نحو تسييس القانون، أي تحويله إلى أداة تخدم إرادة السلطة لا كإطار لها. وفي هذا السياق، يصبح تدرّج السياسة بالاستثناء مدخلاً إلى انقلاب هادئ على المشروعية الدستورية، لا دفاعاً عنها. غير أن التعويل على الإرادة الشعبية كحدّ لتجاوزات السلطة يظل رهاناً نظرياً ما لم يُدعّم بضمانات دستورية وآليات مؤسسية فعلية تضمن تفعيل الرقابة الشعبية، لاسيما في اللحظات التي يُقيّد فيها الفضاء العام وتُعطل فيها المؤسسات.

في هذا السياق، تنطلق الدراسة من تحليل موقع حالة الاستثناء في فلسفة القانون والسياسة كما تناولها أغامبين، باعتبارها مدخلاً نظرياً لفهم التحوّلات التي عرفتھا الأنظمة السياسية العربية خلال مسار انتقالها نحو الديمقراطية. وتكتسب هذه المقاربة أهميتها في ظل السعي إلى تفكيك تطبيقات حالة الاستثناء داخل دولة الحق والقانون، القائمة نظرياً على مبدأ سيادة القانون، لا سيما وأن أغامبين يعتبر أن حالة الاستثناء أصبحت "الأساس الخفي للديمقراطيات الليبرالية الحديثة"¹⁴ في التجربة الغربية.

المبحث الثاني: حالة الاستثناء بين الفلسفة السياسية وواقع الأنظمة الهجينة

تعد حالة الاستثناء من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكر السياسي القانوني المعاصر، لما تنطوي عليه من اختلالات بنيوية بين القانون والسلطة، وبين حماية النظام وتعليق الضمانات القانونية. تسعى هذه الجزئية إلى مقارنة المفهوم نظرياً ومقارنته على ضوء التحوّلات الراهنة للأنظمة الهجينة التي تفرز أشكال جديدة للحكم من أبرزها النمط ما بعد الاستبدادي.

المطلب الأول: موقع حالة الاستثناء من فلسفة القانون والسياسة عند أغامبين

دأب الفلاسفة على تناول طبيعة الدولة وحالة الطبيعة؛ حالة الثقافة وثقافة الدولة. ومع ذلك، نادراً ما كتبوا عن حالة الاستثناء التي يتم ضمنها تعليق طبيعة الدولة وثقافتها القانونية المعتادة.¹⁵ في هذا المسعى، جاءت مساهمة أغامبين بوصفه أهم ناقد للفلسفة الليبرالية، للتأكيد بأن "حالة الاستثناء في العالم اليوم تتجه بشكل متزايد إلى تقديم نفسها باعتبارها النموذج المهيمن للحكومة في السياسة المعاصرة".¹⁶ فدائماً ما يكون التدبير الاستثنائي القانوني في مختلف أنظمة الحكم الهجينة محصّلة لأزمة سياسية أو حدث أساسي.

يتجه أغامبين نحو الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في التصورات الفلسفية السائدة حول الحكم، بحجة أنها أفرزت أنظمة ديمقراطية وشمولية على حد سواء تحمل واقعاً موحداً للسلطة المعاصرة وغطاً واحداً لحياة الأفراد. ويُذكر أن أغامبين كتب عملاً عام 2007 حول "الركود: الحرب الأهلية كبراديجم سياسي"¹⁷، حيث يوجد على مدى تطور فكر أغامبين فرضية أساسية ممتدة ومتكررة في سائر أعماله، محورها أنّ حالة الاستثناء متأصلة، أي أنّ تتحول حالة الحرب الأهلية إلى وضع "طبيعي"، لأنها باتت جزءاً راسخاً في كثير من الأنظمة القانونية السائدة ومنتشرة باستمرار على الصعيد الدولي.¹⁸ قد يؤخذ على طرح أغامبين طابعه التعميمي وإغفاله للتحوّلات السياقية المتنوعة من دولة إلى أخرى، وكذلك عدم تقديمه بديلاً مؤسسياً واضحاً يتجاوز هذا التوصيف. فبينما يكشف بدقة عن التهديد الكامن في استدامة حالة الاستثناء، يترك القارئ أمام تساؤل مفتوح: ما الذي يمكن فعله سياسياً لاحتواء هذه الحالة دون الانزلاق نحو الفوضى والاستبداد؟ يتعمّق أغامبين في هذا التساؤل من خلال استعراضه لحالات تاريخية، فمنذ البداية كانت حالة الاستثناء عنده متصلة بظاهرة الحرب حيث يستقي لنا من السياسة الغربية التجربة النازية كنموذج؛ حيث استخدم أدولف هتلر مرسوماً استثنائياً يقضي بحماية الشعب والدولة،

لتعليق الحريات الشخصية المنصوص عليها في دستور "فايمر" Weimarer مكرساً بذلك حالة الاستثناء كنظام للحكم. من هنا يمكن تحديد الشمولية بأنها تأسيس قانوني لحرب أهلية وفقاً لممارسة حالة الاستثناء، ضد كل الفئات غير القابلة للاندماج في النظام السياسي. منذ تلك اللحظة، أصبحت حالة الطوارئ دائمة وتخلق بإرادة سياسية حرة، إلى درجة عُرِفَت حالة الاستثناء فنياً، بأنها أهم الاجراءات الضرورية التي تلجأ إليها الدول المعاصرة، حتى الديمقراطية منها.¹⁹

يتناول أغامبين من خلال نص: "حالة الاستثناء: الانسان الحرام" المضامين التاريخية والدلالات الفلسفية لحالة الاستثناء؛ الأولى حينما أصبحت حالة الاستثناء أو حالة الطوارئ نموذجاً للحكم اليوم. هذا الوضع كان يُفهم في الأصل على أنه شيء غير عادي، واستثناء، ولا ينبغي أن تكون له صلاحية إلا لفترة محدودة من الزمن، ولكن التحول التاريخي جعل منه الشكل الطبيعي للحكم. بالتالي تقبع خلف هذا النص إرادة المؤلف الرامية إلى إبراز تداعيات هذا التغيير على حالة الديمقراطيات التي نعيشها اليوم. أما الثانية، فتركز على العلاقة الغريبة بين القانون والخروج على القانون. هذا الفضاء الفارغ يشكل النظام القانوني²⁰. معنى ذلك أن القانون لا يُلغى في حالة الاستثناء، بل يتوقف عن العمل دون أن يتخلى عن سلطته، ما يخلق منطقة رمادية تسمح بممارسة سلطة مطلقة تحت غطاء قانوني. مما يُفضي بنا إلى القول بأن أغامبين لا يقصد بالانتقال من الحالة المؤقتة إلى الدائمة في الاستثناء، بأن ذلك تحول سياسي قانوني فحسب لكن يمكن اعتباره تحولاً أنطولوجياً يرتبط بطبيعة العلاقة بين الانسان والسلطة، أو بين الانسان والوجود السياسي نفسه، ما دام أن هذا التحول يحطّم فكرة أن القانون هو الضامن النهائي للحرية.

من هنا، يتضح معنى "النموذج" أو البراديجم عند أغامبين: ليس مجرد توصيف لظاهرة تاريخية، بل أداة تحليلية لفهم كيفية تشكل أنماط الحكم الحديثة. تماماً كما استخدم فوكو "البانوبتيكون" The panopticon لفهم آليات المراقبة والانضباط، يوظف أغامبين حالة الاستثناء كنموذج لفهم الطور الجديد من الحكم، حيث يصبح تعليق القانون هو القاعدة.²¹ وهذا يقودنا لفهم علاقة حالة الاستثناء بتشكيل الأنظمة السياسية الهجينة، التي تبرز بين الخطاب الديمقراطي والممارسة الاستبدادية. فبموجب البراديجم الأغامبيني، أصبحت حالة الاستثناء اليوم نموذجاً للحكم، ولم تعد انحرافاً عن الديمقراطية، بل جزءاً من بنيتها ذاتها: "إنّ حالة الاستثناء تبدو، وفقاً لهذا المنظور، وكأنّها العتبة التي يبدأ عندها انعدام التمايز بين الديمقراطية والاستبدادية".²² على اعتبار أنّ الأنظمة الهجينة في أبسط معانيها تدل على "حالة المزج بين القيم الديمقراطية والممارسات التسلّطية"²³، ما يجعل السؤال عن "طينة" حالة الاستثناء سؤالاً عن أصلها الديمقراطي لا الاستبدادي. وهذا ما يؤكد أغامبين نفسه حين يعتبر أنّ حالة الاستثناء الحديثة وُلدت من رحم التقاليد الديمقراطية الثورية، لا من الأنظمة الشمولية.²⁴ الأمر الذي يضعنا أمام مفارقة خطيرة: أنّ النظام الذي يقدّس القانون، هو ذاته من يُنتج آلية لتعليق هذا القانون حين تقتضي مصلحة الدولة أو "الضرورة" ذلك.

المطلب الثاني: "ما بعد الاستبدادية": مقارنة في حالة الاستثناء داخل الأنظمة الهجينة

في ظل "حالة عدم اليقين السائدة بشأن ترسيخ الديمقراطية" بين أدبيات التنظير للأنظمة الهجينة؛ اختارت الورقة الاتجاه نحو فهم نمط حكم "ما بعد الاستبدادية" الذي يميّز الأنظمة الهجينة وعلاقته بحالة الاستثناء. مهّدت هذه العلاقة لعودة الاستبداد السياسي الجديد في مقابل التراجع النسبي للديمقراطية. حالة الاستثناء لا تؤمن بالأيديولوجيا ولا القانون ولا الأنظمة السياسية الحديثة.

في هذا الصدد تتبّع أغامبين الأصول التاريخية لمختلف الأنظمة السياسية والقانونية الأوروبية، حيث توصّل إلى أنّ النموذج الحديث لحالة الاستثناء تجسّد في التجربة النازية في ألمانيا، والنظام الفاشي في إيطاليا. بالموازاة بحث عن السياقات التاريخية لدسترة حالة الاستثناء داخل الخبرات الديمقراطية الغربية الأصلية كإنجلترا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. فالديمقراطيات نفسها ليست بمنأى عن الاستبداد. لذلك يعتبر نقد حالة الاستثناء أمراً ضرورياً لفهم حدود الديمقراطية في عالمنا المعاصر. ويجعلنا نفترض بأن حالة الاستثناء هي

وليدة الحداثة السياسية فهي فكرة مترسخة في الديمقراطية الليبرالية وليست غريبة عن بنية النظام السياسي الحديث، بل عنصر يمكن من خلاله إعادة إنتاج نمط جديد للحكم يُعرف بما بعد الاستبداد. هذا النمط يعبر عن حالة الاستثناء بوصفها سلبية مفهوم الحداثة السياسية، على اعتبار أن حالة الاستثناء تعكس بشكل جوهري التناقضات البنوية للحداثة بين النظام والحرية، بين القاعدة والاستثناء، بين الشرعية والسيادة.

بغية تتبع الخبرات العالمية لنمط الحكم ما بعد الاستبدادي ستعرض الدراسة التاريخ الشامل لحالات الطوارئ واستخدام السلطات الاستثنائية من قبل الحكومات في مختلف الأنظمة السياسية. والغرض من ذلك السير على خطى مشروع أغامبين الذي لم يكتمل بعد، من خلال "استحضار التجارب التاريخية الحاسمة ومقارنتها بإعادة قراءة تاريخ تطور الديمقراطية من خلال نضالات الهامش ضد العبودية"،²⁵ لإدراك مدى ارتكاز الأنظمة الهجينة في خياراتها الانتقالية على دسرة حالة الاستثناء بدلاً من خلق دستور استثنائي؛ أو العكس. بالإضافة إلى مقارنة حالة الاستثناء المتمثل في "العدول عن القيم الليبرالية"²⁶ ودوره في تعميق المأزق التمثيلي للديمقراطية لدى الغرب، وبالتالي اللجوء إلى الأنظمة السياسية الهجينة كمرحلة انتقالية لمواجهة "مظاهر الأزمة التمثيلية كصعود الشعبوية وتنامي الحركات الاحتجاجية وضمور المشاركة السياسية"²⁷. فمن منظور عقلائي تتخذ حالة الاستثناء التبرير أداة لإضفاء الشرعية على الفعل السياسي للسلطة قصد الحفاظ على استقرار السيادة في النظام القانوني²⁸ بلغة شميث.

بحكم أنّ حالة الاستثناء التي نعيشها راهناً ليست استثناء بل هي قاعدة عامة، على حدّ مفهوم أغامبين، تعمّم مختلف الأنظمة السياسية المعاصرة. فنجد تماثلاً بين حالة الاستثناء والأنظمة التسلّطية، في المقابل يشكّل الاستثناء عقبةً أساسيةً للقانون داخل الأنظمة الديمقراطية. هذا ما تؤكّده المقاربة النيوليبرالية في "أنّ الديكتاتورية لا تُعدّ نقيضاً للدولة الديمقراطية الليبرالية، بل هي بدلاً من ذلك وسيلة تحمي أهداف سيادة القانون في مواجهة الضغوط الديمقراطية".²⁹ اذ يمكن أن نشهد عودةً للأنظمة الشمولية السابقة في السياقات الديمقراطية الحالية. اجرائياً، ينطوي الاستثناء العربي، الذي تتبناه أطروحة الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، على آليات للحكم تُجسّد من خلالها حالة الاستثناء خاصّة خلال الثورات العربية 2011. تتجلى هذه الآليات في "تحقيق الاستقرار للقيادة السياسية التي فقدت (أو لم تتمتع أبداً) بالشرعية الشعبية".³⁰ مقارنةً بالاستثناء الغربي الذي تنظر أنظمتها للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين والسجناء، على حدّ تعبير الأكاديمية البريطانية باتريسيا أوينز (1975-)، على "أنهم موضوعات بيو سياسية في حالة استثناء دائمة".³¹

كما ذهب سيرافين مايز وآخرون في مساهمتهم الموسومة بـ *إطار عمل لفهم التحول الأنظمة* (المشار إليها في بداية هذا المقال)، بأن الأنظمة السياسية الهجينة تميل إلى الحفاظ على بنيتها القائمة دون أن تنخرط فعلياً في مسار تحوّل ديمقراطي مكتمل؛ فإما أن يتوقف هذا المسار قبل بلوغ مرحلة الانتقال، أو أن تظل إمكانيّة التحول غائبة تماماً منذ البداية. فبالاستناد إلى هذا الإطار التحليلي، يمكن الإشارة - على سبيل المثال - إلى *الحالة المصرية*، التي تبدو في حالة استعداد دائم للانخراط في هذه العملية، لكنها سرعان ما تفشل في تحقيقها، بخلاف *التجربة التونسية* التي، رغم ما شهدته من انتكاسات لاحقة، استطاعت أن تخطو خطوات جادة نحو الديمقراطية باختبارها الواضح لهذا المسار. وفي المقابل، هناك أنظمة لا تظهر فيها مؤشرات حقيقية لإمكان حدوث التحول الديمقراطي، وتظل عالقة في المراحل الأولية، ليبيا واليمن نموذجاً للتفكك الداخلي. يبقى التحدي الوحيد هو تغيير النظام السياسي، لكن دائماً ما تبحث الأنظمة الهجينة عن عقلنة حادة لممارساتها للحفاظ على الوضع الراهن وفقاً لاستدعاء حالة الاستثناء. لذلك، تتخذ حالة الاستثناء الطبيعة المستدامة للوضع القائم للأنظمة الهجينة بوصفها استجابةً لسياقات داخلية وخارجية وفقاً لتحديث الأنظمة الاستبدادية بإضافة عناصر ديمقراطية لا ترقى إلى الديمقراطية الحقّة كـ "الجمع بين الانتخابات والحكم غير الديمقراطي كما لاحظ أندرياس شيدلر Andreas Schedler والذي يعتقد بأنّ لهذا المزج تاريخ طويل وهو ما يُسمّى بالاستبداد الانتخابي".³²

خاتمة:

تشكل دراسة حالة الاستثناء إطاراً نظرياً ملائماً لفهم التحولات البنيوية التي طرأت على أنماط ممارسة السلطة في العالم المعاصر، وما نتج عنها من إعادة صياغة للعلاقة بين القانون والسيادة والحرية داخل مختلف الأنظمة السياسية. ويبيّن تحليل هذا المفهوم عبر سياقاته المتباينة الغربية والعربية، أن الاستثناء لم يعد يُدرك كإجراء قانوني مؤقت، بل أصبح عنصراً مفسراً لبنية السلطة ذاتها، ومحدداً أساسياً لفهم عمل الأنظمة السياسية الهجينة وحدود إمكان تحولها الديمقراطي. فقد أظهرت أزمة كوفيد 19 كيف واجهت الديمقراطيات الغربية امتحاناً عسيراً عندما اضطرت إلى توسيع نطاق تدخل الدولة على حساب الحريات الفردية، مما أعاد إحياء النقاش حول حدود الديمقراطية في مواجهة الأزمات. في المقابل عززت الأنظمة العربية ذات الطابع السلطوي مركزية الدولة، فبدت أكثر فاعلية في الاستجابة، لكن مع تقليص المجال العمومي وانكماش حقوق الأفراد.

في هذا الإطار، تكتسب قراءة جورجيو أغامبين أهمية مركزية، إذ يرى أن الحداثة السياسية قد نقلت حالة الاستثناء من موقع الإجراء الظرفي إلى موقع النموذج الأساسي للحكم، بحيث تُعاد من خلالها صياغة الشروط القانونية والسياسية التي تنظم المجتمع. فالهامش الذي كان يُفترض أن يبقى استثنائياً تحوّل - بحكم الأزمات المتتالية - إلى مساحة تمارس فيها الدولة سلطتها بأعلى درجات التركيز، وهو ما طمس الحدود بين الوضع الطبيعي والوضع الاستثنائي. وعليه، تُظهر الأنظمة السياسية الهجينة كيف يتحوّل الاستثناء من إجراء مرحلي إلى آلية حكم تُستخدم لتدبير عدم الاستقرار، بما يؤدي إلى انسداد ديمقراطي مزمن يُفرغ إمكانات التمثيل والمساءلة من مضمونها. ومن هنا تتولد فكرة الديمقراطية المؤجلة، التي تظل رهينة فضاء سياسي لا يستعيد عافيته القانونية والمؤسسية بسبب ارتعانه الدائم لحالة الطوارئ، سواء كانت معلنة أو مضمرة.

إنّ حالة الاستثناء في الأصل هي مسألة غير عادية، ولا ينبغي أن تكون لها صلاحية إلا لفترة زمنية محدودة، ولكن التحول التاريخي للأنظمة السياسية والقانونية جعل منها الشكل الطبيعي للحكم بوصفها براديعماً حكومياً. الأمر الذي انعكس على إعادة بعث ديمقراطيات مؤجلة تستمد استمرارها من إعادة خلق دينامية جديدة للشموليات الراسخة. إذن، حالة الاستثناء هي حالة انسداد قانوني وسياسي للأنظمة الهجينة على أمل معلق في تحقيق جودة ديمقراطية أو تجديد ديمقراطي.

هوامش الدراسة:

¹ Terry Eyssens. "Exception? What exception? Foucault's state of convention" <https://www.unisa.edu.au/siteassets/episerver-6-files/documents/eass/hri/foucault-conference/eyssens.pdf>

² Andrea Moudarres, "On the Threshold of Law: Dictatorship and Exception in Machiavelli and Schmitt". **Itatti Studies In The Italian Renaissance**. Vol. 18, No. 2. September 2015, P.353

³ Alina Rocha Menocal and others. "Hybrid Regimes and The Challenges of Deepening and Sustaining Democracy in Developing Countries". **Background note (2)** prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development, 10-12 October 2007. p.4

http://cdn-odi-production.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/media/documents/arm_wiltonpark_HybridRegimes.pdf

⁴ Seraphine F. Maerz and other, "A Framework for Understanding Regime Transformation: Introducing the ERT Dataset", **Working Paper**. VARIETIES OF DEMOCRACY INSTITUTE. University of Gothenburg. February 2021. P. Abstract.

⁵ N. Ezrow, "Authoritarianism in the 21st century. Politics and Governance, 6(2), 2018. P.84

⁶ *Ibid*. P.85

⁷ Giorgio Agamben. *State of Exception*. *Op.cit*. P.1

⁸ خالد توازي، "الأنظمة السياسية الهجينة-مفارقة التحول والتكيف-قراءة في الحالة الجزائرية"، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 2، العدد 7، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، 2017. ص.1

⁹ زكرياء بوروني. "دروس علم الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي": هل تصمد فرضية الاستثناء؟. مجلة العلوم القانونية والسياسية. مج 10. العدد 03 (ديسمبر 2019).

- ¹⁰ أماني أبو رحمة. "السلطة الحياتية وسياسات الموت بين فوكو وأغامبين". *مجلة ألباب*. العدد 12. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. الرباط. 2018. ص. 121.
- ¹¹ An Interview with Giorgio Agamben By Ulrich Raulff. *German Law Journal*. Vol. 05 No. 05. 2004. P.609
- ¹² Guillaume Protière "Situation exceptionnelle et théorie générale de l'Etat" *L'exception en droit*, Apr 2008, France. p.6
- ¹³ *Ibid*. p.6
- ¹⁴ Wendell Kisner. "Agamben, Hegel, And the State of exception". *Cosmos and History: The Journal of Natural and Social Philosophy*, vol. 3, nos. 2-3, 2007. p.222
- ¹⁵ Leland de la Durantaye. "The Exceptional Life of the State: Giorgio Agamben's State of Exception". *GENRE: Forms of Discourse and Culture*. Volume 38, Issue 1-2 March 1, University Of Oklahoma. 2005. P.179
- ¹⁶ Antoine Chollet. "Réponse à Agamben sur l'état d'exception". <https://2u.pw/T9csqAF>
- ¹⁷ إيمان علاء الدين، قراءة وعرض لكتاب "المنبؤ: السلطة السيادية والحياة العارية" للفيلسوف الإيطالي جيورجيو أجامبين، مركز نماء للبحوث والدراسات، ص. 03 و ص. 05.
- ¹⁸ جيورجيو أجامبين. *حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 1، 2*. نقله إلى العربية ناصر اسماعيل. تقديم جوليانا سكوتو. تصدر ساري حنفي. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015. ص. 10-11
- ¹⁹ نفس المرجع. ص. 43-44
- ²⁰ An Interview with Giorgio Agamben By Ulrich Raulff. *German Law Journal*. Vol. 05 No. 05. 2004. P.609
- ²¹ *Ibid*. P.610
- ²² جيورجيو أجامبين. مرجع سبق ذكره. ص. 45
- ²³ خالد توازي، مرجع سبق ذكره. ص. 1.
- ²⁴ جيورجيو أجامبين. مرجع سبق ذكره. ص. 48
- ²⁵ Steven Colatrella, Nothing Exceptional: Against Agamben. *Journal for Critical Education Policy Studies*, v9 n1 p96-125 May 2011
- ²⁶ شروق صابر. "اتجاهات دراسة النظم السياسية في ضوء أزمة الديمقراطية في الغرب". *موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. في (03.06.2019) <https://2u.pw/BHYWbmo>
- ²⁷ نفس المرجع.
- ²⁸ مصطفى كمال المعاني وآخرون، "نظرة في فلسفة الاستثناء عند الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أجامبين"، *مجلة الجمعية الفلسفية المصرية*، العدد 30، المجلد 30، السنة الثلاثون، 2021، ص. 244
- ²⁹ Werner Bonefeld. "Democracy and Dictatorship: Neoliberalism and the State of Exception". In *State, Capital and Class: On Negation and Subversive Reason*, forthcoming Galmuri. 2010.
- ³⁰ Andrej Zwitter, "Le Printemps arabe État d'urgence et réforme constitutionnelle", *ASPJ Afrique & Francophonie* - 2e trimestre 2014. p.54
- ³¹ Patricia Owens. "Reclaiming 'Bare Life'?: Against Agamben on Refugees". *International Relations*. Vol 23 (4). 2009. P.567
- ³² Jason Brownlee, "Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affect Democratic Transitions," *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 3 (July 2009), p518